١٥٠٠ مليار لدعم الدقيق التمويني و٣٠٠٠ مليار للمشتقات النفطية و٢١١٤ مليار ليرة للرواتب والأجور

عرنوس: مشروع الموازنة ركّز على إنجاز مشروعات اقتصادية تسهم بتعزيز الإنتاج

الوطن

وافق المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خلال اجتماعه أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء على الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ بمبلغ ١٦٥٥٠ مليار ليرة سورية بزيادة قدرها ٢٤,٢ بالمئة مقارنة بموازنة العام ٢٠٢٢.

وتوزعت الاعتمادات الأولية على ١٣٥٥٠ ملياراً للإنفاق الجاري و٣٠٠٠ مليار للإنفاق الاستثماري، وتم إقرار الدعم الاجتماعي بمبلغ ٤٩٢٧ مليار ليرة موزعة على ٥٠ ملياراً للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية و٥٠ ملياراً لصندوق دعم الإنتاج الزراعي و١٥٠٠ مليار لدعم الدقيق التمويني و٣٠٠٠ مليار لدعم المشتقات النفطية و٣٠٠ مليار لدعم السكر والرز و٧ مليارات لصندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية و٢٠ ملياراً لصندوق التحول إلى الري الحديث، كما تم اعتماد كتلة الرواتب والأجور والتعويضات بنحو ٢١١٤ مليار ليرة بزيادة ٣٣ بالمئة عن موازنة العام ٢٠٢٢.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ يركز بشكل أساسي على إنجاز مشاريع ذات جدوى اقتصادية تسهم بتعزيز الإنتاج وتحسين الخدمات وتنعكس إيجابياً بشكل مباشر على الاقتصاد الوطني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتقديم كل الإمكانات المتاحة لإحداث نقلة حقيقية في القطاعين الزراعي والصناعي تسهم في تحقيق متطلبات التنمية المتوازنة والشاملة.

ولفت المهندس عرنوس إلى ضرورة ترتيب أولويات الإنفاق بما يتوافق مع خطط التنمية في مختلف القطاعات والاستمرار بتحفيز القطاع الخاص الإنتاجي، مؤكداً الاستمرار بالدعم الاجتماعي بما فيه المواد الأساسية والصحة والتعليم والمشتقات النفطية والكهرباء، وأهمية بذل جهود مكثفة خلال الفترة المتبقية من العام الجاري لإنجاز المشاريع المعتمدة في موازنة العام ٢٠٢٢.

> المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي يوافق على الاعتمادات الأولية لمشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣

ووافق المجلس على إدراج عدد من المشروعات الإضافية الخدمية والتنموية ذات الأولوية إلى الخطط الاستثمارية لعدد من الوزارات، وأكد أولوية تأمين الاحتياجات من المواد الأساسية والمشتقات النفطية وتعزيز المخازين منها وإنجاز مشاريع تنعكس إيجاباً على الواقعين الخدمي والمعيشي، واستمرار دعم القطاعين الزراعي والصناعي باعتبارهما في مقدمة أولويات العمل الحكومي.

وشملت أسس إعداد مشروع الموازنة ترتيب أولويات الإنفاق وفق متطلبات الظروف الحالية وضبطه بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والتركيز على المشاريع الاستثمارية ذات المردودية الاقتصادية التي تنعكس مباشرة على الواقع الراهن وتسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المجتمعية، إضافة إلى دعم وتحفيز القطاع الخاص الزراعي والصناعي والسياحي بما يحقق تنمية هذه القطاعات ويوفر فرص عمل جديدة وزيادة في الإنتاج.

حاجة القطر مؤمّنة حتى تموز ٢٠٢٣

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: التعاقد على توريد مليون طن من القمح تكفي حاجة سورية حتى الموسم القادم

هناء غانم

كشف مدير «المؤسسة السورية للحبوب» عبد اللطيف الأمين أن المؤسسة بصدد التعاقد على توريد مليون طن قمح تكفي لتغطية حاجة القطر من مادة الخبز حتى ٢٠٢٣/٧/١، أي لبداية موسم العام القادم، مطمئناً أن الحكومة من أولويات عملها هو تأمين الخبز للمواطن وأنه لا خوف أو قلق تجاه تأمين المادة، وحسب الأمين فإن لدى المؤسسة مخزوناً داخلياً، وإن العقود المبرمة لاستيراد القمح تكفي لنهاية الشهر الأول من العام ٢٠٢٣.

وأضاف الأمين: إن الكميات التي تم استلامها من القمح لعام ٢٠٢٢ بلغت ٥٢١ ألف طن وهي بالتأكيد كميات ضئيلة ولا تكفي أياماً نظراً لتراجع الموسم، لكن بمقارنه النسبة بالعام الماضي نجد أن هناك زيادة بنسبة قد تكون جيدة حيث كانت الكمية ٣٦٦ ألف طن سنوياً، موضحاً أن حاجة سورية من القمح تصل إلى نحو ٢,٢٠٠ مليون طن سنوياً.

وعن نوعية الأقماح التي تم استلامها حالياً يتم على ثلاثة محاور أولها تأمين القمح وقد تم تأمينه بالفعل، والمحور الآخر هو طحن القمح وتقديمه إلى المخابز، والمحور الثالث إعادة تأهيل المنشآت

كميات قليلة من القمح الخالي من الشوائب.

وأشار الأمين إلى أن العمل في المؤسسة حالياً يتم على ثلاثة محاور أولها تأمينها وكذلك القمح وقد تم تأمينه بالفعل، والمحور الآخر هو طحن القمح وتقديمه إلى المخابز، والمحور الثالث إعادة تأهيل المنشآت المدمرة، موضحاً أنه حالياً لدينا في حمص مطحنة الوليد يتم إعادة تأهيلها وكذلك مطحنة اليرموك تم الدراسة اللازمة للبدء بإعادة تأهيلها وهناك مطحنتان جديدتان سوف تدخلان بالخدمة بداية العام القادم مطحنة سلحب ومطحنة تل كلخ يتم تنفيذهما من شركات أجنبية ونحن اليوم في المراحل الأخيرة للتنفيذ وهناك في حلب مشروع المطحنة الحديثة في تل بلاط وقد تم إعداد دفتر الشروط لها والدراسة اللازمة لإعادة إعمارها في القريب، مشيراً إلى أن العمل على هذه المحاور يتم بالمستوى نفسه.

إضافة إلى أن هناك برامج يتم العمل عليها وفق الأولوية، ففي حلب يتم العمل على إعادة تأهيل صومعة لتخزين القمح بطاقة إنتاجية ١٠٠ ألف طن لأنه لا يوجد أي صومعة في المحافظة ثم صومعة بدمشق بعدرا بطاقة ٢٠٠ ألف طن سيتم العمل عليها، مضيفاً إن هناك اهتماماً حكومياً لتلافي جميع الصعوبات التي قد تعاني منها المؤسسة ولاسيما ما يتعلق بتأمين الوقود والأهم الانقطاع الكهرباء التي تؤثر في عمل المطاحن ومع ذلك عملية طحن القمح مستمرة وجميع الكميات مؤمنة وهناك جهود لتأمين كامل الكميات من الخبز لكل المحافظات وفق الكميات المحددة.

مستلزمات الإنتاج الزراعي تستنفر الحكومة

وزير الزراعة لـ«الوطن»: تأمين ٤٠ ألف طن من أسمدة اليوريا ونتابع المبيدات الزراعية المهربة في السوق

عبد الهادي شباط

يرى العديد من المتابعين للقرارات الحكومية أن مستلزمات الإنتاج الزراعي تستنفر الجهد الحكومي وتتطلب العديد من السيناريوهات والخطط لتأمين هذه المستلزمات ولو بالحدود الدنيا، وفي متابعة للوطن كشف وزير الزراعة محمد حسان قطنا في تصريح لـ«الوطن» أن الحكومة استطاعت تأمين نحو ٤٠ ألف طن من أسمدة اليوريا وهناك حوارات مع دول صديقة لإبرام عقود مقايضة لتأمين بقية احتياجات المحاصيل الزراعية إضافة للكميات التي يتم استجرارها محلياً من معمل الأسمدة مقدراً أن يكون إجمالي احتياجات المحاصيل الزراعية للموسم المقبل لا يقل عن ١٠٠ ألف طن علماً أنه قبل سنوات الأزمة كانت احتياجات المحاصيل الزراعية من الأسمدة يتجاوز ١٥٠ – ٢٠٠ ألف طن.

وعن بقية مستلزمات الإنتاج الزراعي أوضح الوزير أن معدل تأمين البذار وصل لحد ١٠٠ بالمئة للمساحات المخطط زراعتها وأنه وضعت خطة لتأمين المحروقات تشتمل على تحديد الأولويات بالنسبة للإنتاج الزراعي والحيواني حيث سيتم منح محصول القمح الأولوية وتم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تسهم في تنفيذ خطة توزيع المحروقات على الفلاحين بشكل عادل حيث تتم إعادة النظر باللجان المكلفة توزيع المحروقات وتحديد احتياجات المحاصيل من المحروقات وتوحيد ذلك على مستوى مختلف المحافظات وأنه مع محدودية المتاح من المحروقات سيتم التشدد في آليات التوزيع ومراعاة المحاصيل الأكثر أهمية بما يسهم في تعزيز الإنتاج وأنه يتم منح الزراعة أولوية في المحروقات وفق الكميات المتاحة.

وعن المبيدات الزراعية كشف الوزير عن وجود مبيدات مهربة دخلت للسوق المحلية بطرق غير شرعية ويتم تداولها بين الفلاحين دون دراية بضرر هذه المبيدات حيث تم ضبط العديد من هذه المبيدات مؤخراً وهناك تشدد في التعامل مع هذه الحالات حيث تتم مصادرة الكمية وإحالة المخالف للقضاء وإغلاق المحال والمستودعات التي توزع مثل هذه المبيدات بالشمع الأحمر وهناك تنسيق مع مختلف الجهات المعنية لضبط هذه المهربات لأنها ضارة بالإنتاج النباتي ومثال على ذلك تم ضبط عدة كميات من مبيدات تستخدم للزراعات المحمية (البيوت البلاستيكية) وتبين أن هذه المبيدات تؤذي النبات وتتسبب في تساقط أوراقه وبالتالي تلف النبات والمحصول.

ويجمع العاملون في القطاع الزراعي على أن توافر مستلزمات الإنتاج وتخفيض أسعارها هي من أكبر المشكلات التي تواجه العمل الحكومي وتهدد بتراجع الإنتاج الزراعي وخاصة أن الكثير من الفلاحين لم يعودوا قادرين على تأمين هذه المستلزمات وارتفاع أسعارها وخاصة في السوق السوداء التي يستغلها العديد من (السماسرة والتجار).

وربما حملت كميات الإنتاج في موسم العام الماضي دلالات واضحة على خطورة تراجع معدلات الإنتاج وخاصة في المحاصيل الأساسية مثل القمح وذلك على التوازي لما حصل في شق الإنتاج الحيواني وتراجع معدلات الإنتاج وخاصة قطاع الدواجن الذي يعتبر الكثير من المتابعين له أنه دخل مرحلة الانهيار بسبب ارتفاع مدخلات الإنتاج وعدم توافرها.

«الأعلاف» تزيد الكمية الممنوحة من مادة النخالة لمربي الماعز والأغنام

شباط لـ«الوطن»: زدنا الكمية من ٦ إلى ١٠ كيلوغرامات للرأس الواحد والمؤسسة اشترت بقيمة ٤٠٠ مليار وباعت بحدود ٤٥٠ مليار ليرة

رامز محفوظ

عدلت المؤسسة العامة للأعلاف المقنن العلفي الممنوح لمربي الأغنام والماعز في كل فروعها في المحافظات ليصبح ١٠ كغ نخالة للرأس الواحد من الأغنام والماعز، حيث يحق للمربين الذين استلموا مخصصاتهم من مادة النخالة استلام الكميات الإضافية إن رغبوا بذلك.

كما افتتحت المؤسسة دورة علفية جديدة لمربي الأبقار بكل فروعها في المحافظات عدا الحسكة اعتباراً من ١ / ١١ / ٢٠٢٢ وحتى ٢٩ / ١٢ / ٢٠٢٢ وبمقن علفي ١٠٠ كغ جاهز حلوب للرأس الواحد بحيث يحق للمربين استلام كمية ٣٠ كغ من مادة النخالة في المراكز التي لا تتوفر فيها مادة جاهز حلوب جريش أو كبسولة، كما يحق للمربين استبدال مخصصاتهم من مادة جاهز حلوب بكمية ٣٠ كغ نخالة إذا رغبوا بذلك، وحددت المؤسسة كمية المقن في محافظة الحسكة بـ٣٠ كغ نخالة للرأس الواحد من الأبقار.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المؤسسة العامة للأعلاف عبد الكريم شباط أن المؤسسة كانت قد افتتحت دورة علفية لمربي الأغنام والماعز لنهاية العام الماضي وكانت تعطي سابقاً كمية ٦ كيلو غرامات نخالة عن كل رأس غنم أو ماعز واليوم تمت زيادة الكمية إلى ١٠ كيلو غرامات وهذه الكمية ستوزع لنهاية العام إلى حين افتتاح دورة علفية جديدة ومن الممكن حينها زيادة الكمية أو إنقاصها وهذا الأمر يعود للكميات المتوفرة لدى المؤسسة من المادة.

وأضاف: إن الهدف من تعديل الكمية تأمين حاجة قطيع الثروة الحيوانية من ماعز وأغنام بكميات إضافية، لافتاً إلى أن كمية الزيادة الممنوحة لكل رأس وهي ٤ كيلو غرامات تعني توزيع كمية بحدود ٣٥ ألف طن من مادة النخالة إضافية للمربين عن الكميات السابقة التي كان يتم توزيعها.

وأشار شباط إلى أن هذه الزيادة لا تعني أن الكمية الممنوحة باتت تغطي الحاجة، موضحاً أن الزيادة جاءت في وقت لا تستطيع فيها الأغنام الذهاب للمراعي نتيجة برودة الطقس وتساقط الأمطار وأن زيادة الكمية جاءت كنوع من المساعدة لمربي الأغنام والماعز، موضحاً أن المؤسسة لا تلبي الحاجة من المقنن العلفية بالمجمل لكل أنواع الثروة الحيوانية إنما تعطي هذه المقنن كدعم للمربين.

وأكد أن المؤسسة قامت بتأمين كميات كبيرة من مادة النخالة خلال الفترة الماضية إذ إنها تحصل على نحو ٩٠ بالمئة من النخالة الناتجة عن المطاحن إن لم يكن ١٠٠ بالمئة ولم يعد يسمح للتجار بشرائها من المطاحن كما كان يحصل سابقاً.. وعن الكميات المبيعة من المقنن العلفي منذ بداية العام وحتى تاريخه بين شباط أن المؤسسة باعت بحدود ٣٠٢ ألف طن من كل المواد العلفية حتى تاريخه بقيمة تعادل ٤٥٠ مليار ليرة سورية، كما اشترت بقيمة تقارب ٤٠٠ مليار ليرة من المواد العلفية وتم شراؤها من القطاع العام والخاص وعن طريق الاستيراد.

وختم بالقول: إن ذروة عمل المؤسسة تكون دائماً خلال فصل الشتاء وذلك وفقاً لرسوم إحداث المؤسسة الذي حددت من خلاله ذروة العمل وتقديم الدعم للمربين في الأوقات الحرجة أي خلال فصل الشتاء وذلك من تاريخ ١ تشرين الثاني حتى ٢٨ شباط.

مرابح بالملايين وبضائع بالآلاف

«مندوبات مبيعات» يغزون أسواق دمشق ببضائع مجهولة المصدر ومتدنية الجودة.. والخافي أعظم

نور هيفا

بتأمل صغير في الأشياء التي تريد اقتناءها من أجهزة كهربائية وحتى زجاجات عطرية، يلعب التسويق دوراً أساسياً في تنظيم خياراتك المتعددة، فكيف إذا كان القائم على الترويج والترغيب شخصاً مدرباً على بيعك منتجات ذات جودة متدنية وبسعر أعلى بكثير من التكلفة المحققة للمنتج؟

إحدى الفتيات تروي عن تجربتها بعمل «مندوب المبيعات» لـ«الوطن»، التي بدأت عبر مجموعة مغلقة يقودها رب العمل حيث يقوم باقتناء مستحضرات تجميل ذات منشأ مجهول بجودة متدنية صناعياً وحتى صحياً، مبينة أن رب العمل يرصد مبلغاً يومياً يتراوح بين ١٠٠ – ٢٠٠ ألف ليرة ثمن هذه المنتجات، التي تكون عبارة عن «علب مزيل تعرق، مستحضرات تجميل، ملطف جو» وغيرها من البضائع التي يصعب تصريفها من التجار إما لانتهاء صلاحيتها أو لعدم جودة تصنيعها.

وأكدت أن رب العمل يختار لعمله فتيات بأعمار بين ٢٠ إلى ٢٨ وحصراً طالبات جامعيات، يقوم بتوزيع المنتجات ضمن حقائب متضمنة فواتير مزورة بأسعار ضعف كلفتها الحقيقية، مثلاً علبة مزيل التعرق بجملتها تكلفة شراء العلبة الواحدة بحدود ٢٠٠٠ ليرة في حين يتم تسعيرها بمبلغ وقدره ١٨ ألف ليرة، ويلقن الفتيات أساليب لتصريف البضائع على ألا يقل المبيع لكل حقيبة عن ١٥٠ ألف ليرة يومياً.

ثم يقوم بفرز الفتيات ضمن أسواق دمشق وريفها لزيارة المحال العقارية حصراً والمحال التجارية مع تجنب زيارة المنازل، واتباع أسلوب الترغيب والربح الوفير، فمن يكن مبيعها من ١٥٠ ألف ليرة فما فوق تشارك بنسب المبيع، ولا يكتفي بمرتبها الشهري المقدر بـ٣٠٠ ألف ليرة.

وتضيف الفتاة «بحسبة صغيرة وبعدد ١٠ فتيات للعمل ضمن أسواق دمشق -أجور النقل من حسابهن الشخصي- بمنتجات تكلفتها ٢٠٠ ألف ليرة مثلاً، تعود كل فتاة على أقل تقدير – وهو نادراً ما يحصل لأن المبيع عادة يكون أكثر والمبلغ أكبر – بمبلغ وقدره ١٥٠ ألف ليرة لـ١٠ حقائب أي مليون و٥٠٠ ألف ليرة يومياً، أي ما يقارب ٤٠ مليون ليرة شهرياً، بصافي ربح يقدر بـ٣٤ مليون ليرة بعد طرح رواتب المندوبات بمعدل ٣ ملايين ليرة، و٥ ملايين ليرة ثمن بضائع.

وكشفت الفتاة عن مخاطر هذه التجارة المرتبطة أولاً بأخلاقيات العمل فيها التي لا يهم رب العمل سوى تحقيق أكبر قدر من المبيعات بغض النظر عن الأساليب، والأهم منها هو الحقائب المختومة التي تتوزع على التجار من دون احتسابها ضمن المبيع اليومي أو حتى الكشف عما بداخلها من المندوبة نفسها، فتلعب هي دور الوسيط بإيصال الحقيبة واستلام ثمنها، إضافة لحقيبة المستحضرات المسؤولة عن بيعها بالليوم نفسه.

وبينت أن كثيراً من الفتيات يعتمدن أساليب الاحتيال في المبيع لضمان حصول الفتاة على مرتبها آخر الشهر أو أن تدفع هي ثمن المنتجات الموجودة في الحقيبة.

وقالت: «فعلياً بعد العمل مدة ٦ أشهر بهذا المجال فضلت الانفراد وحدي بالعمل وتوفير الربح الشهري المقدر بـ٤٠ مليون ليرة، بدل مقاسمته مع زميلات بالعمل بعد اكتساب خبرة المبيع ودراسة حال السوق، فذهابي للمنطقة الصناعية «حوش بلاس» يضمن مبيع ٣٠ حقيبة يومياً وللمنتجات نفسها!!».

مديرة مرصد سوق العمل راما طويال أشارت في تصريح لـ«الوطن»، إلى أن غياب البيانات الخاصة بسوق العمل، والبيانات الموجودة في المرصد يعود للمستفيدين الذين يقصدونه للتدريب والتمكين ومن منهم فاز بفرصة عمل ضمن متابعة المرصد لهم في سوقهم الوظيفي، مبينة أن الوزارة في صدد تجاوز هذه المشكلة عبر بناء منصة إلكترونية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وستكون هذه المنصة قيد العمل خلال الصيف المقبل.

وأوضحت أن هذه المنصة ستكون عبارة عن نظام معلومات، لنتمكن من رصد مؤشرات حقيقة بما يخص سوق العمل ووضع العمالة في سورية بشكل عام، وعليه لغاية تاريخه لا يوجد أي بيانات معتمدة حقيقية تبنى عليها قرارات وإجراءات تخص سوق العمل بشكل عام والعمالة بشكل خاص.

ولفتت إلى أن اقتصاد الظل موضوع شائك ويعيد عن كل إحصائية، فضلاً عن تقاعس معظم قطاعاته بتقديم بيانات حقيقة عن العمالة بدافع التهرب الضريبي على سبيل المثال، ولقياس فائدة أو مضار العمل ضمن هذا الاقتصاد رغم فوائده بتوفير فرص عمل لا يستهان بها، يجب علينا العودة للمنظور الثقافي لكل منطقة تنتشر بها هذه القطاعات بالنسبة لحماية العمال أو ضمان حقوقهم خاصة موضوع عمالة الإناث، فهناك أماكن تمثل جذراً صعب الاختراق لعمل الأنثى وبالتالي مدى تعرضها سواء للتحرش أم أي انتهاك يكون مباحاً وسهلاً، رغم مدى جدوى عمل الإناث في تأمين ربح ربحي وفير، لكن لا تمثل أي صك تشريعي يضمن حمايتها ضمن مجال العمل أو بالمجال الشخصي، وهو ما نلجأ له معظم هذه القطاعات لتخفيض رواتب موظفيها أو غياب سجلهم التأميني وكلها تصب في مجرى التهرب الضريبي.

> • مندوبة مبيعات لـ«الوطن»: يتم توجيهنا حصراً للمكاتب العقارية والمحال التجارية
>
> • مرصد سوق العمل لـ«الوطن»: قريباً منصة بيانات خاصة بسوق العمل بالشراكة مع الأمم المتحدة
>
> • محام لـ«الوطن»: يمكن تنظيم دعوى قضائية بحق الشركات غير المرخصة بدافع الاحتيال

كوارثه أكثر من منافعه

بدورها الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب أكدت لـ«الوطن»، أنه ورغم إيجابيات اقتصاد الظل في توفير فرص عمل ودخل مناسب للفئة العاملة، إلا أن هذا العمل مرفوض اجتماعياً واقتصادياً وحتى قانونياً، لأنه مهما شغل أيدياً عاملة فكوارثه أكثر بكثير تبدأ من بيع منتجات منتهية الصلاحية أو غير مطابقة للمواصفات الصحية، انتقالاً إلى الجذرة باستغلال حاجة الإناث ضمن سن معين بطرق غير مشروعة لضمان بيع أكثر من دون اعتبار لما قد تتعرض له هذه الفتيات خلال ساعات العمل من مخاطر ومن دون وجود حماية قانونية لهن لعدم وجود سجل تأميني لهن، إضافة لساعات العمل الطويلة والمخالفة لشروط قانون العمل في سورية.

وأضافت: للأسف عملية البيع لدينا مقرونة بالفتيات، وقدرتهن على البيع وتصريف البضائع بغض النظر عن جودتها، وهو جرم بحد ذاته متعلق بسوء الجودة وما قد يسببه لمستهلك.

وأرجعت سيروب السبب في انتشار هذه الشركات لضعف الرقابة في ضبط عمل المخالفات المرتبطة بها من بيع مواد منتهية الصلاحية، إلى تجاوز قانون العمل في استغلال الإناث لضمان البيع، ولا مبرر لبقائها.

من جهته المحامي رامي الخير أكد لـ«الوطن»، أنه أولا حتى يكون مندوب المبيعات محمياً قانونياً، يجب ربط هذا العمل بشركة أو متجر، وهذه الشركة يجب أن تكون مرخصة وفق القانون.

وبيّن أن هناك الكثير من فرص العمل هذه يتم التقدم لها عبر وسائل التواصل الاجتماعي أغلبها مزورة ووهمية وغالباً تقود لقصص أخرى، ويجب على الموظفة الراغبة بالعمل مندوبة مبيعات التأكد من ترخيص الشركة ومن سجلها التجاري ورقمها التأميني.

وأضاف: «يجب على كل شركة تحوي قسم تسويق ومبيعات أن تتضمن قسماً تدرب فيه موظفيها على إجراءات الحماية والسلامة وهو فعلياً غائب في سورية، وأي فتاة تتعرض للاحتيال من قبل هذه الشركات تستطيع تنظيم شكوى قانونية وفق معروض يقدم للنائب العام، تضم عدة أبواب أهمها التهرب الضريبي والتهرب الجمركي وانتحال شخصية اعتبارية فضلاً عن الاحتيال والتحرش».